

دورة صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة وتنفيذها

2027 – 30 أبريل

دبي - Residence Inn by Marriott Sheikh Zayed Road





دورة صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة وتنفيذها

المرجع: 14575_121 التاريخ: 26 - 30 أبريل 2027 المكان: دبي - Residence Inn by Marriott Sheikh Zayed Road الرسوم: GBP 4000

ملخص البرنامج

صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة وتنفيذها دورة تدريبية تمتد 5 أيام، موجهة إلى مديري السياسات وكبار المسؤولين الحكوميين على المستوى الاستراتيجي، ويخرج منها كل مشارك بمقترح سياسة وخطة تنفيذ لقضية قائمة في جهته. فكثر من المقترحات يصل إلى صناع القرار دون تعريف مختبر للمشكلة أو بدائل محسوبة التكلفة أو خطة للتنفيذ والتقييم. ويسير البرنامج مع دورة السياسة العامة من وضع الأولويات حتى التقييم، مطبقاً أدوات المفاضلة وتقييم الأثر في كل مرحلة. تقدم هذا البرنامج في صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة مارس للتدريب المملكة المتحدة.

المبررات المؤسسية

السياسات التي تقوم على أدلة ضعيفة كثيراً ما يتراجع عنها أو تتوقف، فتستنزف الميزانيات وثقة الجمهور. أما الجهات التي تعرف المشكلة بدقة، وتوازن البدائل بما فيها خيار عدم التدخل، وتستشير المتأثرين، وتخطط للتنفيذ قبل الاعتماد، فتصدر قرارات تصمد أمام المساءلة ويمكن قياس نتائجها.

- جودة المقترحات المرفوعة للاعتماد: تتحسن حين تعرض الأدلة والبدائل المحسوبة التكلفة والمخاطر بصيغة موحدة.
- تعثر التنفيذ: ينخفض حين يتفق على سلسلة التنفيذ والمعالم الزمنية والمسؤولين قبل إعلان السياسة.
- القيمة المتحققة من المال العام: ترتفع حين يبين تحليل التكلفة والعائد والتقييم أي التدخلات يوسع أو يعدل أو يوقف.

المبادئ والأساس المعرفي

- دورة السياسة العامة: تنظم البرنامج من وضع الأولويات والصياغة إلى القرار والتنفيذ والتقييم، وتعرض في الجلسة 1.
- مبادئ OECD Best Practice Principles لتقييم الأثر التنظيمي الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: توجه تعريف المشكلة ومقارنة البدائل والتشاور في المقترحات التنظيمية في الجلسة 3.
- تحليل التكلفة والعائد: يوفر طريقة تقدير قيمة البدائل ومقارنتها عبر الزمن في الجلسة 2.
- نظرية التغيير والنماذج المنطقية: تربط المدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج لتخطيط التنفيذ وتصميم التقييم في الجلستين 4 و5.



المشاركون المستهدفون

- المسؤولون الذين يقودون وحدات السياسات ويقررون أي المقترحات ترفع إلى الوزراء أو المجالس.
- المستشارون الذين يصوغون موجزات السياسات ومذكرات مجلس الوزراء والمقترحات التنظيمية.
- المدبرون الذين يحولون السياسات المعتمدة إلى برامج وميزانيات وخطط تنفيذ.
- قادة وحدات الاستراتيجية والتخطيط والأداء الذين يتابعون البرامج العامة وقيمونها.

يخدم البرنامج الوزارات والأجهزة المركزية، والجهات التنظيمية، والسلطات البلدية والإقليمية، والهيئات العامة في الصحة والتعليم والطاقة والتنمية الاقتصادية.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على صياغة تعريف للمشكلة وهدف للسياسة مدعومين بالبيانات وآراء أصحاب المصلحة.
2. سيكون المشاركون قادرين على المفاضلة بين بدائل السياسة، ومنها عدم التدخل، باستخدام تحليل التكلفة والعائد والتحليل متعدد المعايير.
3. سيكون المشاركون قادرين على تطبيق تقييم الأثر التنظيمي والتشاور المنظم على مقترح محدد.
4. سيكون المشاركون قادرين على اختيار مزيج من أدوات السياسة يناسب المشكلة والجهات المعنية.
5. سيكون المشاركون قادرين على تصميم خطة تنفيذ تتضمن سلسلة التنفيذ والمعالم الزمنية وضوابط المخاطر.
6. سيكون المشاركون قادرين على تبرير إطار للمتابعة والتقييم وعرضه ضمن مذكرة سياسة.

هيكل البرنامج

اليوم 1: دورة صنع السياسات العامة وتعريف المشكلة

ما المشكلة التي يفترض أن تعالجها السياسة، وما قوة الأدلة المتاحة؟

- مراحل دورة السياسة العامة ونقاط القرار
- شجرة المشكلات وتأثير الأسباب الجذرية
- تدرج قوة الأدلة ومصادر البيانات
- مؤشرات خط الأساس وتحديد المستهدفات
- وضع الأولويات ورسم خريطة الجدوى السياسية

اليوم 2: المفاضلة بين البدائل وتحليل التكلفة والعائد

أي البدائل يحقق أعلى منفعة صافية للمجتمع؟



- من القائمة الطويلة إلى القائمة المختصرة لبدائل السياسة
- تحليل التكلفة والعائد والخصم الزمني
- التحليل متعدد المعايير للآثار غير النقدية
- الآثار التوزيعية واعتبارات العدالة
- اختبار الحساسية والسيناريوهات للبدائل

اليوم 3: تقييم الأثر التنظيمي والتشاور

كيف تختبر المقترحات التنظيمية بالأدلة ومع المتأثرين بها؟

- تقييم الأثر التنظيمي وفق OECD Best Practice Principles
- تقدير تكاليف الامتثال والأعباء الإدارية
- تصميم التشاور مع أصحاب المصلحة وتحليل نتائجه
- اختيار أدوات السياسة بين التنظيم والإنفاق والمعلومات والحوافز
- الرؤى السلوكية في تصميم أدوات السياسة

اليوم 4: تخطيط التنفيذ وإيصال السياسة

كيف تتحول السياسة المعتمدة إلى نتائج على أرض الواقع؟

- بناء نظرية التغيير والنموذج المنطقي
- رسم سلسلة التنفيذ بين الجهات
- معالم التنفيذ ومساراته وإيقاع المتابعة
- سجلات مخاطر التنفيذ وآليات التصعيد
- مؤشرات المتابعة ولوحات الأداء

اليوم 5: تطبيق صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة على قضية قائمة

كيف تجمع الأدلة والبدائل والتقييم والتنفيذ في مذكرة واحدة؟

- بيان المشكلة ومراجعة البدائل لقضية أحد المشاركين
- خطة التقييم: تقييم العمليات والآخر والقيمة مقابل المال
- صياغة موجز السياسة ومذكرة مجلس الوزراء
- لجنة مراجعة الزملاء للمقترحات
- عرض مقترح السياسة وخطة التنفيذ



المنهجية

يقوم البرنامج على تحليل الحالات مدعوماً بتمارين منظمة. إذ يعمل المشاركون على حالات من الصحة والنقل والطاقة والتنظيم الاقتصادي، فيبنون شجرة المشكلات وجداول المفاضلة وسلاسل التنفيذ، ثم يدافعون عن خياراتهم أمام لجنة قرار تحاكي الواقع.

- نشاط مقترح: بناء شجرة مشكلات لتراكم الطلبات في خدمة عامة.
- نشاط مقترح: مقارنة ثلاثة بدائل لإصلاح دعم حكومي بتحليل التكلفة والعائد.
- نشاط مقترح: صياغة موجز من صفحتين لوزير أمامه موعد نهائي للقرار.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك مقترح سياسة وخطة تنفيذ لقضية في جهته، يتضمنان تعريف المشكلة، والبدائل بعد المفاضلة، وملخص تقييم الأثر، وأدوات السياسة المختارة، وسلسلة التنفيذ، وخطة التقييم.

الأسئلة الشائعة

هل يناسب تدريب صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة كبار المسؤولين من غير المتخصصين في الاقتصاد؟

نعم، فهو يناسب مديري السياسات والمستشارين ذوي الخبرة الحكومية، وتشرح فيه أدوات المفاضلة من أسسها.

ما النماذج التي يقوم عليها صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة في هذا البرنامج؟

يستند إلى دورة السياسة العامة، ومبادئ OECD Best Practice Principles لتقييم الأثر التنظيمي، وتحليل التكلفة والعائد، ونظرية التغيير والنماذج المنطقية للتنفيذ والتقييم.

كيف يستخدم مقترح السياسة العامة وخطة التنفيذ في العمل؟

تعود بمسودة مذكرة يمكن لودتك تطويرها ورفعها، تتضمن البدائل بعد المفاضلة وسلسلة التنفيذ وخطة التقييم.

بم يختلف صنع السياسات العامة المبنية على الأدلة عن برامج استراتيجية القطاع العام؟

يعمل على مستوى السياسة الواحدة وأدلتها وبدائلها وتنفيذها، لا على صياغة الرؤية العامة للجهة وأجندة الإصلاح وأهدافها الاستراتيجية.